«الصابو» يخلق «الفتنة» في طنجة

تعيش مدينة طنجة منذ سنتين احتقانا حادا بين شركة «صوماجيك» المفوض لها من قبل جماعة طنجة تدبير المرائب تحت الأرضية وخدمة الركن بالمدينة، وسكان المدينة الذين يحتجون على غلاء التسعيرة وعلى استعمال مستخدمي الشركة لـ«الصابو» عند تسجيل مخالفة في الأداء، رغم أن هذه الوسيلة ووجهت بالإدانة من عدة محاكم بالمملكة التي اعتبرتها خرقا للقانون.

المجتمع المدني يحمل المسؤولية للعمدة ويطالبه بإجبار «صوماجيك» على خفض التسعيرة»

«صوماجيك»: استثمرنا أكثر من ستين مليار في طنجة

رضوان الحسوني

قد يكون سكان مدينة طنجة الذين يكتشفون لأول مرة بمدينتهم طريقة الأداء الإلكتروني بالميقات لخدمة الركن، يعيشون فقط آثار صدمة هذا المرفق المستجد بالمدينة، حيث سينتهي بهم الأمر إلى اعتياده مثلما حصل في مدن مغربية أخرى، لكن بعض مطالب المحتجين منهم تبدو وجيهة بالنظر إلى تسعيرة الركن المرتفعة التي أقرتها الشركة بمباركة من الجماعة، والتي تجاوزت جميع التعريفات المعمول بها بباقي المدن المغربية، كما أن دعوة المجتمع المدني بطنجة إلى نزع «الصابو» من شوارع المدينة تستند إلى أحكام قضائية صريحة صدرت في حالات مشابهة ضد استعماله أعلنت أن هذا الإجراء يعد خرقا للقانون لكونه يمس بمبدأ حرية التنقل.

وأمام ضغط الشارع والمجتمع المدني، لجأت الشركة بتنسيق مع المجلس الجماعي لطنجة، إلى المهادنة ومحاولة فتح حوار مع ممثلين عن الجمعيات الحقوقية والمدنية بالمدينة لبسط الاختلافات بين الطرفين، والتفاوض الجاد والمسؤول بغية التوصل إلى حلول وسط قد ترضي الجميع وتنزع فتيل الاحتجاجات المستمرة منذ زمن ضد الشركة وتنهي مسلسل المشاحنات اليومية بين مستخدميها والمواطنين.

تدبير الركن ضرورة حضرية

قال محمد امحجور نائب عمدة طنجة المكلف بالشؤون المالية، في تصريح لـ«المساء» إن خدمة الركن بمدينة طنجة هي بمثابة مثلث ذي ثلاثة أبعاد، أولها احتياجات مدينة طنجة لخدمات الركن وفق المعايير المعترف بها دوليا في المدن الشبيهة والحديثة، وثانيها تمويل هذا المشروع الكبير ما كان ليتم دون إشراك القطاع الخاص، ثم ثالثها المواطن باعتباره زبون هذه الخدمة، الذي يتطلع إلى خدمات ترقى لطموحاته سواء من حيث مستوى الجودة أو السعر.

وشدد أمحجور على ضرورة إيجاد توازن بين هذه العوامل الثلاثة المتحكمة في هذا الملف، وهي المدينة والمستثمر والمواطن حتى يتحقق الهدف الأسمى من المشروع ألا وهو تقديم خدمة حضرية راقية للمواطنين.

وبرر نائب العمدة عدم تقبل شريحة واسعة من المواطنين لنظام الركن المدفوع الثمن، بوجود إشكالية ثقافية لديهم حيث لا يشعرون بأنفسهم معنيين بشكل مباشر بالإسهام في تمويل مشاريع عمومية تعود بالنفع على المدينة بأكملها، عبر أداء واجباتهم المالية. لكن المواطنين نفسهم، يضيف نائب العمدة، يتجاوزون بسهولة هذا العائق الثقافي خلال تنقلاتهم إلى الدول الأوربية حيث يؤدون بأريحية جميع المصاريف البلدية بما فيها تلك الخاصة بالركن.

من جهة أخرى، اعترف محمد أمحجور بتقصير الجماعة والسلطات في مجال العنونة، متعهدا بالعمل على تجاوز هذا العائق التقني الهام.

ووعد نائب العمدة المواطنين بالسهر على إيجاد وسائل عملية بديلة عن «الصابو» تضمن للشركة حقوقها وتحفظ للمواطنين حريتهم في التنقل.

استثمار أم مغامرة؟

وصف المهدي بوهريز مدير شركة «صوماجيك» المفوض لها تدبير خدمة الركن بمدينة طنجة، في حوار مع «المساء»، استثمار شركته بالمهم والضخم الذي سيخدم مستقبل المدينة، موضحا أن حركة السير والجولان بطنجة كانت ستصير كارثية بعد سنوات قليلة لو بقي الحال على ما كان عليه، سيما وأن المدينة تسير على عجلة التنمية بوتيرة سريعة، ما يجعلها محتاجة بقوة لنظام ركن حديث وصارم.

ووجه بوهريز نداء إلى سكان مدينة طنجة بتجاوز حالة التوتر الحاصلة بينها وبين شركته التي وصفها بـ«المواطنة»، مبرزا أن هذه الأخيرة أقدمت على مغامرة غير محسوبة العواقب بوضعها استثمارات ضخمة بلغت 60 مليار سنتيم، لتحقيق هذه الخدمة بالمدينة، وعاتب المؤسسات البنكية الوطنية والدولية التي خيبت آمال شركته حيث لم تقدم لها الدعم المنتظر منها، متأسفا لتراجع البنوك المغربية عن وعودها للشركة حين شجعتها بدخول غمار هذا المشروع متعهدة بتمويل 50% من تكلفته، لكن بعد ذلك لم تقدم لها سوى نسبة 30% منها، وبفوائد مرتفعة. لذالك دعا مدير شركة «صوماجيك» المواطنين الذين يعتبرون زبناء الشركة، بدعم هذا المرفق العمومي حتى يظل قائما يدر مداخيل تسمح بتأدية الأقساط الشهرية الثقيلة للبنوك، والتي تبلغ 150 مليون سنتيم.

ووعد بوهريز سكان المدينة بالعمل على إحداث مرائب جديدة والرفع من مستوى جودة الخدمة المقدمة، مشيرا إلى أن هذا المشروع هو ملك للمدينة وليس للشركة التي ينتهي أجل عقد استغلالها بعد ثلاثين سنة، وحينها يتابع بوهريز، قد تنخفض تعرفة الركن لأنها لن تتضمن مصاريف الاستثمار.

الصابو بريء!

شدد سعيد السهلي محامي جماعة طنجة على أن كل الأحكام القضائية التي أقرت بعدم قانونية الصابو، هي في الحقيقة لم تمنع الصابو كأداة بل منعت تأثير استعماله أو نتيجة استخدامه، وهي إعاقة حرية التنقل للأفراد على عرباتهم الخاصة. وهذا يعني أن خرق مبدأ حرية التنقل هو الفعل المدان في الأحكام الخاصة بالصابو وليس الصابو في حد ذاته، وهذا يحتم على المسؤولين بشركة «صوماجيك» البحث عن وسيلة تقنية تجعل استعمال الصابو لا يعيق حرية التنقل، مثل أن يكون مستخدَما للشركة متواجد على مقربة من السيارة المعقودة بالصابو، فيعمل فورا على تحريرها مباشرة بعد أداء الزبون التعرفة إضافة إلى مبلغ الذعيرة.

ويرى السهلي أن الإشكال القانوني لدى الشركات المتضررة من الأحكام القضائية المدنية لاستعمال الصابو، هو أنها لم تنجح في إثبات عدم خرقها لمبدأ حرية التنقل عند استعمالها للصابو. وأكد محامي الجماعة أن الخيارات الأخرى البديلة للصابو مضرة بالمواطنين لأنها ستكلفهم سلسلة من الغرامات والمصاريف الإضافية لا طاقة لهم بها.

لا للصابو في طنجة..

اعتبر الناشط الحقوقي طارق النشناش عن جمعية «المواطنة المسؤولة»، أن استعمال الصابو هو خرق للقانون أكدته عدد من محاكم المملكة، مثلما أكدته توصيات المجلس الأعلى للحسابات. لكن مع الأسف، يتابع المصدر ذاته، فإن هذا الخرق يمارَس بشكل يومي بمدينة طنجة. وفتح النشناش، نيابة عن جميع الفعاليات الحقوقية بالمدينة، باب الحوار أمام المجلس الجماعي لطنجة وكذا ممثلي شركة «صوماجيك»، مشترطا أن تكون المفاوضات معهما جدية وهادفة تثمر إجراءات عملية من شأنها التخفيف من حدة الصدام بين الشركة والمواطنين. وحذر النشناش أن جل أطياف المجتمع المدني المحلي بمدينة طنجة تصر على إزالة الصابو من شوارع المدينة، بعد تسببه في عدة مشاحنات بين المواطنين وعمال شركة «صوماجيك» بلغ حد استعمال العنف اللفظي والمعنوي في حق المواطنين. وبسبب الصابو يضيف المصدر ذاته يقبع مواطنون خلف القضبان، فيما فقد آخرون مناصب شغلهم على إثر الضغط على مشغليهم. وردا على الإكراهات المادية التي تواجهها الشركة، أكد طارق النشناش أن الشركة حتما ستدافع عن مصالحها الاقتصادية، غير أن احتجاجات المواطنين موجهة للجماعة وللمنتخبين الذين منحوهم أصواتهم والذين يتحملون المسؤولية كاملة في أي تقصير أو اختلالات تقوم بها الشركة.

> وأمام ضغط الشارع والمجتمع المدني، لجأت الشركة بتنسيق مع المجلس الجماعي لطنجة، إلى المهادنة ومحاولة فتح حوار

تسعيرة مبالغ فيها..

انتقد محمد منصور رئيس رابطة الدفاع عن حقوق المستهلكين بطنجة ارتفاع التسعيرة المعمول بها مقابل خدمة الركن، والتي تساوي ثلاثة دراهم ونصف للساعة الواحدة بالنسبة للمرابض الخارجية. ولأجل الخفض من هذه التسعيرة المرتفعة، بادرت الرابطة إلى عقد مجموعة من اللقاءات مع ممثلين عن جماعة طنجة من جهة، وممثلين عن إدارة شركة صوماجيك من جهة أخرى، طالبت فيها بضرورة خفض تسعيرة الركن اليومي إلى درهم واحد مقابل نصف ساعة، كما دعت إلى تخفيض مبلغ الذعيرة من خمسين إلى عشرة دراهم فقط.

أما عن لجوء الشركة إلى عقد السيارات لإجبار أصحابها على الأداء، فقد رفض منصور هذا الإجراء رفضا قاطعا معللا بتسببه في احتقان حاد بين المواطنين والشركة لن يكون في صالح أي طرف استمراره.